

من وزيرة المالية
إلى

07/10/2025

1136

الموضوع: الخصم من المورد بعنوان تسوية أجور
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 04 أبريل 2025

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة هل يستوجب الخصم من المورد على المبالغ الراجعة للسيد
الدائرة الشغلية بالمحكمة الابتدائية بين عروس بتاريخ 25 نوفمبر 2024 والمتمثلة في الفارق في الأجر الأساسي عن كامل مدة العمل (374,662 دينار) ومنحة الراحة السنوية خالصة الأجر عن كامل مدة العمل (4819,014 دينار) ومنحة لباس الشغل للفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2023 (1150 دينار) وكذلك التمشي المعتمد للقيام بالتعديلات على مستوى التصاريح المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية، يشرفني إعلامكم بما يلي:

1. بالنسبة إلى الخصم من المورد

طبقاً للتشريع الجاري به العمل، تؤخذ المبالغ المدفوعة للأجراء خلال سنة ما لتسوية الوضعية بعنوان سنوات سابقة بعين الاعتبار لضبط قاعدة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل لسنة الخلاص وذلك سواء تعلق الأمر بمبالغ مدفوعة لهم في إطار تنفيذ أحكام قضائية أو في إطار تنفيذ بنود صالحة لتسوية مساهم المهني وتعديل خططهم الوظيفية أو بمبالغ مدفوعة مقابل تذكير بالأجور.

وعليه، تخضع المبالغ المدفوعة إلى السيد
سنوات سابقة للضريبة على الدخل في صنف المرتبات والأجور كما تؤخذ بعين الاعتبار لضبط قاعدة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل لسنة الخلاص.

ويساوي الخصم من المورد الشهري المستوجب على المبالغ المذكورة أعلاه في صورة استعمال الاعلامية، الضريبة السنوية المحتسبة حسب جدول الضريبة على الدخل على أساس أجر السنة المعنية تضاف إليه المبالغ موضوع الحكم القضائي المدفوعة للمعني بالأمر خلال نفس السنة بعد طرح المساهمات الاجتماعية الإلزامية والمصاريف المهنية المحددة بـ 10% مع حد أقصى بـ 2.000 دينار سنوياً والتخفيضات المشتركة وكذلك بعد طرح الخصوم من المورد المنجزة على الأجور المدفوعة خلال الأشهر السابقة للشهر الذي تم خلاله خلاص المستحقات المذكورة ويقسم الفارق على عدد الخلاصات المتبقية من السنة المعنية.

وينجرّ عن عدم القيام بالخصم من المورد المذكور أو القيام به بصفة منقوصة، دفع خطية جبائية تساوي المبالغ التي لم يتم خصمها أو المبالغ المنقوصة وذلك عملا بأحكام الفصل 83 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية.

ولمزيد التوضيحات حول الموضوع يمكنكم الرجوع إلى المذكرة العامة عدد 12 لسنة 2015 المتوفرة على الموقع الإلكتروني التالي لإدارة الجبائية: <https://jibaya.tn> (خانة التوثيق).

2. بالنسبة إلى التصاريح المتعلقة بالمساهمات الاجتماعية

فيما يتعلق بتساؤلكم حول كيفية تصحيح التصاريح بعنوان المساهمات الاجتماعية، يتّجه الرأي إلى الاتصال بمصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في هذا الخصوص.

وتقبلوا سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

الوزير العام
للدراسات والتفويض الجبائي
يحي النعماني